E/HLPF/2025/3/Add.3

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 May 2025
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نيويورك، 14-18 و 21-23 تموز/يوليه 2025

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته التاسعة

مذكِّرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه، كمساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته التاسعة التي عُقدت يومي 2 و 3 نيسان/أبريل 2025.

* E/HLPF/2025/1.

290525 190525 25-07050 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته التاسعة

أولا - الحضور

1 - عُقدت الدورة التاسعة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حضوريا في قصر الأمم في جنيف يومي 2 و 3 نيسان/أبريل 2025.

2 - وقد شارك في رئاسة الدورة نائب وزير الاقتصاد والمالية في أوزبكستان، أوميد أبيدخادجاييف، والممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة في جنيف، يوانيس غيكاس.

3 - وحضر الدورة ممثلو الدول الـ 46 التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوزبكستان، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وطاجيكستان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، واليونان.

4 - وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بوفده لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وشاركت أيضا الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، والهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية، والمصرف الأوروبي للاستثمار.

5 - وحضر الدورة ممثلو هيئات الأمم المتحدة وإداراتها وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات والمبادرات ذات الصلة التالية: مكتب التنسيق الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب التنفيذي للأمين العام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وصندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة للشباب، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومجموعة البنك الدولي. وحضر الدورة أيضا المنسقون المقيمون وممثلون من مكاتب المنسقين المقيمين في ستة بلدان.

6 - وشارك في الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مجلس أوروبا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ومجلس التعاون الإقليمي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

7 - وشارك في الدورة أيضا ممثلو أكثر من 100 منظمة غير حكومية وكذلك ممثلون للشباب والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات أخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمشاركين على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي (https://regionalforum.unece.org/index.php/events/regional-forum-2025).

ثانيا - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال

8 - أقرَّ المنتدى الإقليمي جدول الأعمال المؤقت للدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة ECE/RFSD/2025/2.

9 - وأكد الرئيسان المشاركان، كل في بيانه الافتتاحي، الحاجة إلى اتباع نهج تعاوني لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من الانتكاسات والتحديات. وسعى المنتدى الإقليمي إلى التركيز على الحلول التي تم التحقق منها بنتائج مثبتة، والسياسات القائمة على الأدلة والنماذج الفعالة المستندة إلى البيانات، مع عرض أمثلة ناجحة من البلدان والمجتمعات. وسُلط الضوء على أهمية الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص، إلى جانب الحاجة إلى إجراء بحوث علمية سليمة لتوجيه عملية اتخاذ القرار. وتضمن المنتدى جلسات تعلم من الأقران بشأن الأهداف الرئيسية من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الصحة والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي والعمل اللائق وتمويل التنمية المستدامة، على أن يتم الإبلاغ عن النتائج في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيُعقد في نيويورك في تموز/يوليه 2025.

10 - وسلط رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الضوء في بيانه الافتتاحي على أهمية الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية العاشرة لوضع أهداف التنمية المستدامة، وحث على التفكير في التقدم الذي أحرزته أوروبا منذ عام 1945. وأكد الحاجة الملحة للتصدي للتحديات من قبيل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والنزوح، مشددا على الأهمية البالغة للتضامن العالمي وتعددية الأطراف. وأقرّ بالتحديات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، داعيا إلى إيجاد طرق عمل أكثر كفاءة واستدامة لضمان استمرار المنظمة في دعم المحتاجين. وشجع اضطلاع أوروبا بدور قيادي في مجال التكنولوجيا المستدامة وأشار إلى الحاجة إلى الالتزام والعمل من أجل تحقيق غايات الأهداف، لا سيما في مجالات الصحة والعمل اللائق والشراكات والحياة تحت الماء.

11 - وشددت نائبة الأمين العام في رسالة بالفيديو على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرة إلى أنه بعد مرور 10 سنوات على اعتماد خطة عام 2030، لا يزال التقدم العالمي غير كافٍ، حيث 17 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على المسار الصحيح. ويُتوقع أن تحقق منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا 17 في المائة فقط من غايات الأهداف بحلول عام 2030، حيث تواجه تحديات من قبيل تغير المناخ والاستدامة البيئية والتوترات الجيوسياسية. ومع ذلك، توجد فرص من

خلال التقدم في مجال الاتصال الرقمي والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. وستدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم، بما في ذلك من خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سيعقد في إشبيلية، إسبانيا، والذي يهدف إلى إطلاق العنان للتمويل، بسبل منها إيجاد طرق مبتكرة لتسخير الموارد المحلية واجتذاب استثمارات القطاع الخاص.

12 - وجددت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا تأكيد التزام المنطقة الجماعي بخطة عام 2030، على الرغم من استمرار عدم الاستقرار العالمي والنزاعات والأزمات المتداخلة. فخطة عام 2030 تقدم حلولا للتحديات التي تواجهها المنطقة. وثمة تباطؤ في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث إن 21 غاية فقط من أصل 169 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح في المنطقة. وشددت على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، خاصة فيما يتعلق بالمناخ والاستدامة البيئية. فالتنمية المستدامة ليست مجردة، بل ترتبط مباشرة بحياة الناس، وتتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي بشأن الوظائف والصحة والتعليم والبيئة. وشددت على الحاجة إلى شراكات أقوى فيما بين القطاعات وعبر الحدود، داعية إلى زيادة مشاركة الشباب والمجتمع المدني. فالمنتدى يوفر منصة أساسية للحلول والابتكار والمساءلة. وحثت على تجديد الالتزام بالعمل في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيسها والسنة العاشرة لوضع الأهداف.

13 - وركزت مديرة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة الرئيسة المشاركة لمنصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا على أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض المتعمق، وسلطت الضوء على المرونة التي أثبتت في التصدي للأزمات العالمية المتعددة والإنجازات التي حفزها التعاون الإقليمي للأمم المتحدة. وتشمل النتائج الملحوظة توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية، وتعزيز النظم الصحية، والسياسات المالية المراعية للاعتبارات الجنسانية، والحماية الاجتماعية ومبادرات إيجاد فرص العمل، ودعم رائدات الأعمال، والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وحماية النظام البيئي. وتم التشديد بقوة على بناء شراكات شاملة للجميع ووضع أدوات تمويل مبتكرة والتعاون بين القطاعات.

ثالثا - الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالسياسات: "النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل عدم ترك أحد خلف الركب"

14 - افتُتح الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالسياسات بكلمة رئيسية ألقاها أوين غافني، كبير المسؤولين المعنيين بالأثر، والحائز على جائزة نوبل للتوعية والرئيس المشارك لمبادرة الأرض للجميع.

15 - وقدم رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية في الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، أندريس فيكات، النتائج الرئيسية للتقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2025[1].

(1) متاح على العنوان الشبكي التالي: https://w3.unece.org/sdg2025/.

16 - وشاركت الوفود التالية في المناقشة العامة التي تلت: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوزبكستان، وأيرلندا، والبرتغال (رسالة بالفيديو)، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتشيكيا، وجورجيا، ورومانيا، وسويسرا، وطاجيكستان، وقبرص، وقيرغيزستان، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، والاتحاد الأوروبي. وقدم ممثلو المجتمع المدني والشباب والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي (رسالة بالفيديو) تقارير عن الاجتماعات والمشاورات التحضيرية. وأخذ الكلمة أيضا رئيس مكتب الأمم المتحدة للشباب (رسالة بالفيديو)، ومجلس التعاون الإقليمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. ومارس الاتحاد الروسي واليونان حقهما في الرد.

رابعا - اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران

الهدف 3

بناء نظم صحية للمستقبل: حلول شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومتعددة القطاعات لتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

17 - قاد اجتماع المائدة المستديرة مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا مع الائتلاف المواضيعي للأمم المتحدة المعني بالصحة والرفاه (منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي). وتولى تيسير الاجتماع رئيسة قسم الشيخوخة والصحة في منظمة الصحة العالمية، ريتو سادانا. وقدم مساهمات وعروضا موضوعية كل من إسبانيا، والبرتغال، وتركمانستان، والجبل الأسود، ومالطة، وهنغاريا، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسف، ومنظمة شباب اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة[2].

الهدف 5

لقد حان الوقت: حلول شاملة للجميع وقائمة على الأدلة ومفضية إلى التحول من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

18 - كان المنظمان الرئيسيان هما هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمساهمات من الائتلاف المواضيعي الإقليمي التابع للأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين. وشارك في تيسير اجتماع المائدة المستديرة كل من هيلينا فالاس (وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص، سلوفينيا) وفلورنس باور (المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأوروبا الشرقية ووسط آسيا) وبيلين سانز لوكي (المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لأوروبا ووسط آسيا). وقُدمت مدخلات موضوعية من كل من: إسبانيا؛ وأرمينيا؛ وألبانيا؛ وأوزبكستان؛ والبوسنة والهرسك؛ وجمهورية مولدوفا؛ ومالطة؛ والنمسا؛

(2) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران من خلال الموقع الشبكي التالي: https://regionalforum.unece.org/events/round-tables-regional-forum-2025.

ومجلس أوروبا؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وممثلي الشباب؛ وآلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني.

الهدف 8

انتقال رقمي وأخضر منصف من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

19 - تولى تنظيم اجتماع المائدة المستديرة منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية لأوروبا مع مجموعة الأمم المتحدة للتحول الرقمي، وبمساهمات من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف واليونيدو ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتولى تيسير الاجتماع كل من منسقة الأمم المتحدة المقيمة لألبانيا، فيونا ماكلوني، ورئيس المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات لأوروبا، ياروسلاف بوندر. وقُدمت مدخلات موضوعية من كل من: أذربيجان، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وبولندا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وقبرص، ومالطة، والنمسا، ووفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ووكالة الابتكار السويدية، واتحاد الصناعات العالمي، والمنظمة الدولية لأرباب العمل، والمجلس الإقليمي لعموم أوروبا، ومجموعة سيماديني الصناعية (سويسرا)، وجمعية التأهيل المهني وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في صربيا.

الهدف 14

من السياسة إلى الممارسة: تعزيز إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في إطار الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

20 - كان المنظمان الرئيسيان هما برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو، بالتعاون الوثيق مع بلجيكا. وتولى تيسير اجتماع المائدة المستديرة كل من المديرة الإقليمية لليونسكو المعنية بالعلوم والثقافة في أوروبا، ماغدالينا لاندري، والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بأوروبا، أرنولد كريلهوبر. وقُدمت مدخلات موضوعية من كل من: البرتغال، وبلجيكا، ومعهد فلاندرز البحري، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في تركيا، واليونسكو، ومشروع ثالاسوفيل (Thalassophile).

الهدف 17

سد الفجوة: الأولويات الإقليمية من أجل تمويل أكثر تنوعا ومرونة للتنمية المستدامة

21 - كان المنظم الرئيسي هو اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون الوثيق مع مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتولى تيسير اجتماع المائدة المستديرة مدير وحدة التنمية المستدامة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بول لاد، والمدير الإقليمي لأوروبا في مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دانيال بوزاس لويس. وقُدمت مدخلات موضوعية من كل من البرتغال ورومانيا وطاجيكستان (مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في طاجيكستان) ومقدونيا الشمالية ومملكة هولندا، ومصرف الاستثمار الأوروبي، وصندوق المعاشات التقاعدية الحكومي في جنيف، ومنصة خطة عام 2030 باسم المجتمع

المدني، ومجلس التعاون الإقليمي، والتمويل المستدام في جنيف، واللجنة الاقتصادية لأوروبا. ومارست اليونان حقها في الرد.

خامسا - جلسة عامة: نحو مستقبل مزدهر ومستدام وشامل للجميع - مسارات لعالم متغير

22 - قدم الرئيسان المشاركان تقريرا عن الرسائل الرئيسية من اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران بشأن الأهداف 3 و 5 و 8 و 14 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

23 - وبعد ذلك قدم الرئيسان المشاركان فريق أصحاب المصلحة المتعددين المؤلف من الأشخاص الآتي ذكرهم:

- الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة في جنيف والرئيس المشارك، يوانيس غيكاس (ميسر الجلسة)؛
- نائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، ديمتري ماريناسين؛
- المنسقة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في مملكة هولندا، آنا بوت؛
- نائب رئيس مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، هارالد سوندريغر؛
- المدير التنفيذي لشبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في سويسرا وليختنشتاين، أنطونيو هوتل؛
- المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أوروبا ووسط آسيا، بيات أندريس؛
- ممثلة منظمة المجتمع المدني، WO=MEN - المنصة الهولندية للمساواة بين الجنسين؛ مملكة هولندا، يارا بون، نيابة عن الآلية الإقليمية لمشاركة المجتمع المدني في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- ممثلة الشباب، المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، ريتا دي خيسوس باربوسا تيكسيرا.

24 - وشاركت الوفود التالية في المناقشة العامة التي تلت: أذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وبيلاروس، وسويسرا، والنمسا.

25 - ويرد في مرفق هذا التقرير موجز للمناقشات التي جرت في الجلسات العامة وجلسات التعلم من الأقران. ويمكن الاطلاع على البيانات الكتابية والمواد الأخرى ذات الصلة على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي (https://regionalforum.unece.org/events/regional-forum-2025).

سادسا - البيانات الختامية

26 - أكد نائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، في بيانه الختامي، أهمية مشاركة القطاع الخاص في الدعوة إلى الاستدامة. وأشار أيضا إلى أن العمل على الصعيد المحلي، ولا سيما انطلاقا من المدن، غالبا ما يحفز جهود التنفيذ. وسيكون المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية فرصة لوضع خطة مبتكرة لتمويل التنمية والمناخ، مع التأكيد على الحاجة إلى استشراف استراتيجي وتفكير مرن من أجل التنمية

المستقبلية. وأخيرا، سلط المتحدث الضوء على دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز الاستدامة ووضع القواعد العالية الجودة.

27 - وأكد الرئيسان المشاركان أن التحديات، من قبيل صدمة أسعار النفط وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يمكن أن تحفز أيضا التطورات الإيجابية، مثل إحراز تقدم في الكفاءة في استخدام الطاقة والرقمنة، وشجعا على النظر إلى الصعوبات على أنها فرص مفضية إلى التحول. وبالإضافة إلى ذلك، سلطا الضوء على أن أهداف التنمية المستدامة بالغة الأهمية لتوفير نهج متعدد الأبعاد يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ولتعزيز الرخاء المشترك. وقبل اختتام الجلسة، شكر الرئيسان المشاركان المنظمين والمشاركين والدولتين العضوتين اللتين قدمتا الدعم المالي: ألمانيا وسويسرا. وسيُعمم مشروع تقرير المنتدى الإقليمي، بما في ذلك موجز المناقشات الذي سيعده الرئيسان المشاركان، على المشاركين لإبداء تعليقاتهم. وستشكل الصيغةُ النهائية المساهمة الرسمية المقدمة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025 الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المرفق

موجز المناقشات الذي أعدَّه الرئيسان المشاركان

الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالسياسات في موضوع "النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل عدم ترك أحد خلف الركب"

1 - بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لم يُحرز تقدم كاف نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وواجهت عملية التنفيذ تحديات كبيرة، بما فيها الأزمات المتعددة والنزاعات وتغير الأولويات. وعلى الرغم من هذه العقبات، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بخطة عام 2030 وبالتعاون المتعدد الأطراف. وطيلة المنتدى الإقليمي، قُدمت مجموعة من الحلول الشاملة للجميع والمبتكرة والقائمة على الأدلة لتحقيق التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف التي كانت قيد الاستعراض المتعمق، على الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة إلى توسيع نطاق هذه الجهود ليكون لها أثر أوسع.

2 - ولتوضيح الصورة، قدمت الكلمة الرئيسية[3] لمحة عامة مستندة إلى البيانات عن الحالة العالمية، مع الإشارة إلى الحاجة إلى تغيير منهجي عاجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن حدود الكوكب. وعلى الرغم من أن هذا هو أنسب وقت في التاريخ من حيث الصحة العالمية والتثقيف، لا يزال العالم يعاني من أزمة متعددة. ويستمر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتفكك الاجتماعي في تقويض الاستقرار. وتشمل المخاطر الرئيسية ظهور الذكاء الاصطناعي، الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، والتسارع المستمر للنشاط البشري، وهو ما يدفع نُظم الأرض نحو نقاط تحول حرجة.

3 - وعلى الرغم من هذه التحديات، فالتفاؤل بالغ الأهمية. وتوجد في المتناول الأدوات اللازمة لحل هذه المشاكل. ومع ذلك، يستلزم النجاح تنفيذ تغييرات منهجية، بما فيها تغيير نظم الطاقة وإصلاح الزراعة ومعالجة عدم المساواة. ويشكل عدم الاستقرار السياسي وصعود الحكم الاستبدادي مخاطر إضافية تعترض تحقيق هذه الأهداف. وتنطوي الدعوة إلى العمل على إقامة عقد اجتماعي جديد يبني الثقة ويعزز التعاون ويضمن تقاسم منافع التنمية بشكل عادل. ويظل دور الأمم المتحدة في توجيه هذه الجهود حيويا، فهي تدافع عن حقوق المجتمعات المهمشة وتعزز النزاهة العلمية، وتعمل على التذكير بأنه على الرغم من ضخامة التحديات، فإنه يمكن تحقيق مستقبل أفضل.

4 - وعند تقييم التقدم المحرز على المستوى الإقليمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كشفت نتائج تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن واقع قاتم. فثمة 21 غاية فقط على المسار الصحيح لتتحقق بحلول عام 2030، بانخفاض عن 26 غاية قبل ثلاث سنوات. ويجب تسريع وتيرة التقدم بالنسبة لـ 84 غاية. ويجب عكس اتجاهات 20 غاية بالكامل، بعد أن

(3) شرائح العرض ذات الصلة متاحة على العنوان الشبكي التالي: https://regionalforum.unece.org/sites/default/files/2025-05/KeynoteSpeech-PlanetaryStewardship.pdf.

لم تكن تتجاوز 15 غاية قبل ثلاث سنوات. ويستمر تحسن توافر البيانات، وهو ما يتيح تقييم مزيد من الغايات – ومع ذلك لا يزال يتعذر قياس 44 غاية.

5 – ويظل الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه هو الهدف الوحيد الذي يمكن تقييم التقدم في جميع غاياته. وتسير المنطقة على الطريق الصحيح نحو الحد من وفيات الأطفال والأمهات والأمراض غير المعدية، في حين ثمة بطء شديد في إحراز التقدم في الغايات الأخرى المتعلقة بالصحة. وفي إطار الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، يمكن قياس أقل من نصف الغايات. وتكنولوجيا تمكين المرأة التي تقاس على أساس امتلاك الهاتف المحمول هي المؤشر الوحيد الذي يسير على الطريق الصحيح، في حين أن التحسينات القانونية والسياساتية واضحة ولكنها غير كافية لتحقيق التكافؤ في المشاركة السياسية والاقتصادية.

6 – ويبين الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمل اللائق، عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن الإنتاجية لكل شخص عامل آخذة في الانخفاض، ويتعين عكس اتجاهها بشكل عاجل. والتقدم المحرز في مجال توظيف الشباب مشجع. وعلى الرغم من أن منصات الإبلاغ الوطنية آخذة في التوسع، فالتحديات المتعلقة بإمكانية مقارنة البيانات لا تزال قائمة. ولا يزال التقدم الإقليمي متفاوتا، ومن الأهمية بمكان تسريع الوتيرة عموما.

7 – وسُلط الضوء في المناقشة العامة على الاستراتيجيات الوطنية الفعالة باعتبارها عاملا حاسما في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتبع استراتيجية الاستدامة المحدثة لألمانيا نهجا شاملا للمجتمع بأكمله وتتضمن تدابير محددة لمعالجة الآثار غير المباشرة. وتتماشى استراتيجية التنمية في جورجيا، رؤية عام 2030، بشكل كامل مع الأهداف وتدعمها خطط عمل محددة. ولا تكتفي بعض البلدان بوضع استراتيجيات إنمائية وطنية تكفل مواءمة الأولويات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، بل تكفل مواءمتها أيضا مع عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على النحو الذي أبرزته ألبانيا ومقدونيا الشمالية.

8 – وقبيل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، تم التأكيد على أن تعبئة الموارد المالية محرك رئيسي للتنمية المستدامة. وأشارت بولندا إلى النهج الذي تتبعه لتعبئة الموارد المحلية من خلال الاستثمار في كفاءة الإدارة والنظم الضريبية وتسخير إمكانات القطاع الخاص. وشددت البرتغال على أنها تعطي الأولوية لدعم البلدان الأكثر ضعفا التي تحتاج إلى زيادة الدعم ليس فقط من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية ولكن أيضا من خلال مصادر تمويل مبتكرة من القطاعين العام والخاص. وفي البوسنة والهرسك، كان من أهم الإنجازات اعتماد جميع مستويات الحكومة لإطار تمويل أهداف التنمية المستدامة.

9 – وفي الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، أعطيت الأولوية لمعالجة التحديات الاجتماعية. وركزت أرمينيا على النهوض بالتعليم الشامل للجميع، وضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة للجميع وفي المتناول، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية القادرة على الصمود. وأكدت مملكة هولندا على ضرورة توزيع منافع التنمية بطريقة مستدامة وشاملة للجميع، حيث يؤدي برنامج العمل اللائق دورا رئيسيا. واستعرضت تركيا نجاح نظامها للمساعدة الاجتماعية، المدعوم بنظام المعلومات المتكامل للمساعدة الاجتماعية، والذي يتيح تقديم الدعم الفعال القائم على البيانات للفئات السكانية الضعيفة.

10 - وفي ضوء الأزمات المستمرة والانقسامات الجيوسياسية المتزايدة، أصبحت الحاجة إلى التعاون والشراكات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، وذلك أيضا في سياق تنفيذ ميثاق المستقبل الذي اعتُمد في عام 2024 بتيسير مشترك من ألمانيا وناميبيا.

11 - وتم التأكيد على الإمكانات الهائلة للتكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي في تسريع التنمية المستدامة، إلى جانب ضرورة معالجة المخاطر المرتبطة بها. وسلطت أذربيجان الضوء على التكنولوجيا الرقمية والابتكار والارتقاء بمهارات القوة العاملة باعتبارها عناصر رئيسية في استراتيجية التحول الطويلة الأجل في البلد. وسلطت بيلاروس الضوء على مشروع استراتيجيتها الإنمائية الوطنية حتى عام 2040، والتي تتوخى زيادة المستويات المعيشية، وأكدت على العواقب السلبية للعقوبات غير القانونية على التنمية المستدامة.

12 - ولا يزال التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي والنهوض بالانتقال إلى الطاقة المستدامة من الشواغل الرئيسية. وشددت بلجيكا على أن الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية مسألة مهمة بالنسبة للبلد. وأشارت قيرغيزستان إلى أن منطقة وسط آسيا معرضة بشدة لتغير المناخ. وعلى الرغم من أن هذا البلد ليس مسؤولا إلا عن نسبة ضئيلة من الانبعاثات العالمية، فقد وضع أهدافا طموحة لتحقيق تحييد أثر الكربون بحلول عام 2050. وتعطي مالطة، بوصفها دولة جزرية صغيرة، الأولوية للعمل المناخي والاستدامة البيئية وتواصل تنفيذ استراتيجية إنمائية خفيضة الكربون والاستثمار في الطاقة المتجددة والتنقل المستدام والحلول القائمة على الطبيعة.

13 - وأكدت طاجيكستان من جديد التزامها بالتصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالمياه والمناخ وستستضيف المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالحفاظ على الأنهار الجليدية الذي سيعقد في دوشانبه في الفترة من 29 إلى 31 أيار/مايو 2025. واستعرضت أوزبكستان إصلاحاتها في مجال الحد من الفقر والنمو الاقتصادي والانتقال الأخضر، مشيرة إلى برنامج "من الفقر إلى الرخاء"، وعرضت أيضا التقدم المحرز في مجالي الصحة والتعليم، مشيرة إلى ارتفاع كبير في توليد الطاقة المتجددة ووضع استراتيجية طويلة الأجل لخفض انبعاثات الكربون حتى عام 2055.

14 - ولا يزال ضمان الصحة الجيدة وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية من الأولويات الهامة للحكومات في جميع أنحاء المنطقة. ففي أيرلندا، أحرِز تقدم على الصعيد الوطني في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة من خلال برنامج الرعاية الصحية Sláintecare، وهو برنامج إصلاح وطني يهدف إلى تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات لكل مواطن على أساس حاجة المريض وليس على أساس قدرته على الدفع. وفي الاتحاد الروسي، يستند تحقيق الغايات المتعلقة بالحد من وفيات الأمهات والرضع إلى نموذج ثلاثي المستويات لتقديم المساعدة الطبية بغرض تطوير مراكز الرعاية في فترة الولادة، وتزويد المرافق الطبية بالمعدات الحديثة وتعزيز مؤهلات العاملين في المجال الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم النظم الغذائية الصحية والحد من مخاطر الأمراض الحيوانية المصدر وتحسين سلامة الأغذية وتعزيز الزراعة المستدامة في إحراز تقدم في إطار الهدف 3، على النحو الذي أشارت إليه منظمة الأغذية والزراعة.

15 - ولا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين من الشواغل الرئيسية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وشدد الاتحاد الأوروبي على أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان بشكل كامل ومتساوٍ هي قيم أساسية من قيم الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، اعتمدت المفوضية

الأوروبية استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين وخطة عمل الاتحاد الأوروبي الثالثة للمسائل الجنسانية، وهي خطة طموحة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي.

16 - ومن الأهمية بمكان توفير التعليم لرأس المال البشري والاستثمار فيه. ففي قبرص، تكفل الاستراتيجية الوطنية المنقحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والانتقال الأخضر إدماج مبادئ الاستدامة في نظام التعليم. وبالمثل، تركز رومانيا على تعزيز قدرات القطاع العام من خلال إجراء زيادة مطردة في عدد الخبراء المدربين في مجال التنمية المستدامة.

17 - وسُلط الضوء على أهمية القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتوظيف. وتركز تركمانستان خصوصا على تعزيز تنمية قطاعها الخاص وتعزيز إمكانات التصدير من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

18 - ويتطلب الرخاء الاقتصادي قدرات اتصال منصفة وشاملة للجميع. وأكدت هنغاريا على دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز الترابط والتآزر بين البلدان في هذه المنطقة الجغرافية الكبيرة.

19 - وتم التأكيد خلال المنتدى على أهمية الشراكات على جميع المستويات. ويتسم المستوى المحلي بأهمية خاصة لأنه يستجيب بشكل مباشر لشواغل السكان بشأن الاستدامة. وتدعم النمسا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني، وقد عقدت منتدى حواريا على المستوى دون الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2024 في مقاطعة كارينثيا النمساوية. وأكدت تشيكيا على إمكانات المدن والمناطق دون الوطنية في معالجة الاتجاهات الرئيسية مثل التغير الديموغرافي أو التكنولوجيات الجديدة أو آثار المناخ.

20 - وبالإضافة إلى ذلك، سُلط الضوء على الأهمية البالغة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وتم الاعتراف بأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا منصة رئيسية لتعزيز الحوار الإقليمي وتمكين التعلم من الأقران وتيسير تبادل الخبرات في المجالات المتعلقة بالاستدامة. وعلاوة على ذلك، يؤدي التعاون على المستوى دون الإقليمي دورا حاسما، كما هو الحال في إطار مبادرة أوروبا الوسطى ومجلس التعاون الإقليمي.

21 - وأشار عدد من البلدان إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية السابقة أو المقبلة، والتي تَبين أنها أداة قيّمة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك بلدانا من المنطقة، مثل بلغاريا وألمانيا ومالطة وسويسرا، التي ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025 أو عام 2026. وسيركز الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لبلغاريا على الإنجازات والتحديات في مجال النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وسينطوي على مشاركة قوية من الشباب.

22 - وتكتسي البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة والمحدثة والمصنفة أهمية كبيرة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت سويسرا على أنه من الضروري تعزيز جمع الإحصاءات وتوافرها حتى تتمكن الحكومات من اتخاذ قرارات مستنيرة.

23 - وقد أعربت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة، في تقاريرها الواردة من منتدى المجتمع المدني، عن قلقها العميق إزاء الأزمات السياسية والبيئية والاقتصادية المتداخلة. وهناك ضغوط متزايدة على حيز المجتمع المدني، حيث تعمل الحكومات بشكل متزايد على اختزال المجتمع المدني في

مقدمي الخدمات مع تقييد جهود الدعوة. وجدير بالذكر أن الإنفاق العسكري آخذ في الارتفاع، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات العالمية. وحث المجتمع المدني الحكومات على بناء نظم صحية شاملة للجميع وقادرة على الصمود والاستثمار في تدريب القوة العاملة وإعطاء الأولوية للصحة النفسية. وبالإضافة إلى ذلك، دعا إلى اتخاذ تدابير أقوى بشأن المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية والإجراءات البيئية، لا سيما فيما يتعلق بالتلوث البلاستيكي. وتهدد التخفيضات المتزايدة في التمويل من الجهات المانحة منظمات حقوق الإنسان، وقد دعا المجتمع المدني إلى أنظمة ضريبية أكثر عدالة وتمويل مستدام، بما في ذلك للمنظمات الشعبية. ويضطلع المجتمع المدني بدور حاسم في النهوض بأهداف التنمية المستدامة ويجب دعم جهوده الرامية إلى زيادة الشمولية وتعزيز عدم ترك أحد خلف الركب.

24 - وفي المشاورات التحضيرية التي نظمها الشباب، أعرب ممثلو الشباب من حوالي 40 دولة عضو عن التزامهم بالمساهمة في المناقشات خلال المنتدى الإقليمي، مع تسليط الضوء على تجاربهم والحاجة إلى إشراكهم في عمليات صنع القرار. وفيما يتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، أكدوا على أهمية توفير الرعاية الصحية المجانية التي يمكن الوصول إليها والمعلومات الموثوقة، لا سيما في ضوء الصدمة التي سببتها الجائحة وانتشار المعلومات المغلوطة. وبالنسبة للهدف 5، دعوا إلى وضع سياسات للتصدي للتحرش الجنسي، بما في ذلك العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا، والتصدي للتمييز، والحاجة إلى موارد كافية مثل منتجات النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية والتثقيف الجنسي المناسب للعمر. وفيما يتعلق بالهدف 8، شدد الشباب على أهمية السياسات الداعمة للشباب الذين يدخلون سوق العمل. وفيما يتعلق بالهدف 14، سلطوا الضوء على الحاجة إلى الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المائية. وأخيرا، حثوا الدول الأعضاء على التعاون بمزيد من النشاط وضمان إشراك الشباب كقادة في بناء السلام وتحقيق الأهداف.

25 - وإلى جانب نتائج مشاورات الشباب، أشار رئيس مكتب الأمم المتحدة للشباب في رسالة بالفيديو إلى أن التركيز الأساسي لولاية مكتبه هو ضمان إشراك مزيد من الشباب بشكل هادف في دوائر وضع السياسات واتخاذ القرارات. وفي أوروبا، يمثل الأشخاص الذين يبلغون من العمر 15 إلى 35 عاما خُمس السكان تقريبا.

26 - وتضطلع البرلمانات بدور حاسم في تحقيق التنمية المستدامة. وفي رسالة بالفيديو، سلط الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الضوء على مناسبة تحضيرية شارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكان موضوعها المحوري الاستثمار في نظم قوية للصحة العامة والرعاية الصحية مع معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وناقشت البرلمانات والحكومات وأصحاب المصلحة المعنيون كيفية النهوض بالسياسات والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني. وبالمثل، شددت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط على أهمية التعاون بين البرلمانات الوطنية وأشارت إلى وضع أول دليل برلماني لحماية البحر الأبيض المتوسط وسواحله، والذي تمت صياغته ليكون أداة ملموسة لأعضاء البرلمان في توجيه السياسات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

27 - وأشارت عدة وفود إلى الحرب ضد أوكرانيا وعواقبها السلبية. فقد أكدت تشيكيا أن العدوان الروسي على أوكرانيا لا يزال يعيق التقدم في خطة عام 2030 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها. وشدد الاتحاد الأوروبي على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون سلام ولا يمكن تحقيق السلام دون تنمية مستدامة، وأن الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا وتداعياتها على الأمن

الأوروبي والعالمي في بيئة متغيرة تشكل تحديا وجوديا للاتحاد الأوروبي. وذكرت النمسا أن الحرب الدائرة ضد أوكرانيا ليست عدوانا على دولة ذات سيادة فقط، بل هي أيضا اعتداء على التطلعات والقيم المشتركة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والرخاء. وأدانت ألمانيا الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، والتي تعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ولها تداعيات على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا والعالم أجمع. وأكدت مالطة أن الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا لها عواقب بعيدة المدى على الأمن الأوروبي والعالمي. وشددت بولندا على أن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تعيقها نزاعات مثل العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة. وقد رفض الاتحاد الروسي جميع الاتهامات ودعا إلى اتباع نهج غير مسيّس في تحقيق خطة عام 2030 وإلى تعددية الأطراف بما يتماشى مع المساواة والاحترام المتبادل.

28 - وشددت اليونان على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمعاهدات الدولية، ولا سيما اتفاق بريسبا المؤرخ 12 شباط/فبراير 2019، الذي ينص في المادة 1 منه على أن الاسم الدستوري للبلد هو "جمهورية مقدونيا الشمالية" وأن اسمها المختصر هو "مقدونيا الشمالية"، على أن يستخدم في جميع الأحوال.

نتائج اجتماعات المائدة المستديرة للتعلم من الأقران

الهدف 3

بناء نظم صحية للمستقبل: حلول شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومتعددة القطاعات لتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

29 - لقد قطعت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطوات كبيرة في تحسين الصحة العامة، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة. ومن بين المسائل الأكثر إلحاحا تزايد أوجه عدم المساواة في مجال الصحة، والفجوات في الخدمات الأساسية، وتزايد عبء الأمراض غير المعدية ومشاكل الصحة النفسية. ويجب إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الصحية للفئات السكانية الضعيفة والتصدي للمخاطر العالمية الناشئة من أجل ضمان تحقيق نتائج صحية عادلة.

30 - وقد حددت المشاورات التي أجريت بشأن برنامج العمل الأوروبي المقبل لمنظمة الصحة العالمية عدة "اتجاهات كبرى" تحدد معالم الصحة العامة. وتشمل هذه الاتجاهات شيخوخة السكان، وتزايد الأمراض المزمنة، وتحديات الصحة النفسية، وتغير المناخ، والمخاوف المتعلقة بالأمن الصحي التي تفاقمت بسبب الأزمات الجيوسياسية والبيئية. ولهذه الاتجاهات المترابطة آثار عميقة على النظم الصحية، وتتطلب التزاما سياسيا قويا وتعاونا شاملا لعدة قطاعات ومشاركة عامة للناس لإيجاد حلول شاملة للقطاعات. ولمواجهة هذه التحديات المتغيرة، يجب أن تكون النظم الصحية مرنة وقادرة على الصمود والتكيف، وأن تدمج السياسات الذكية مناخيا، وتتبنى حلولا تعتمد على التكنولوجيا، وتتبع نهجا شاملا لدورة الحياة مصمما خصيصا للسياقات المحلية.

31 - ويتطلب وضع نظم صحية قادرة على الصمود بذل جهود وطنية لتحسين التثقيف الصحي والوقاية من السمنة ومعالجة تعاطي التبغ والكحول وتعزيز النظم الغذائية الصحية وأنماط الحياة النشطة. ويكتسي التعاون المتعدد القطاعات أهمية بالغة، حيث تدمج المبادرات الناجحة الخدمات الصحية في أطر التعليم

والتنمية المجتمعية. وهذه النُهج المتكاملة بالغة الأهمية لمعالجة تحديات الصحة العامة الحالية والمستقبلية على حد سواء.

32 - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في دور العاملين الصحيين المهاجرين في الاستجابة للتحولات الديموغرافية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان المسنين. واضطلع المهاجرون بدور حيوي خلال الأزمات الصحية، ومع ذلك غالبا ما يتم تجاهل مساهماتهم في المناقشات المتعلقة بالسياسات ونظم الرعاية الصحية. ولمعالجة فجوات الرعاية الصحية الناجمة عن الهجرة، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بالأزمات، من الضروري القيام بتدخلات سياساتية هادفة للتعرف على المهاجرين من العاملين في مجال الرعاية الصحية وتحسين دعمهم.

33 - وسُلط الضوء أيضا على تراجع معدلات التطعيم وعودة ظهور الأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل الحصبة، باعتبارها من الشواغل الحرجة في المنطقة. واستجابة لذلك، يجب تنفيذ برامج تطعيم قوية، إلى جانب جهود إشراك المجتمع المحلي. وتعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية ضروري لمعالجة الفوارق الصحية، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة. ويوفر الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية عوائد عالية من خلال توفير الوصول العادل في الوقت المناسب إلى الخدمات الأساسية ومعالجة الفوارق الصحية.

34 - وقد وُصفت مبادرات التخطيط الحضري التي تعزز التنقل المعتمد على الحركة الجسمانية البشرية، مثل البنية التحتية للمشي وركوب الدراجات، بأنها طرق فعالة لتحسين الصحة العامة. وتتطلب هذه المبادرات التعاون بين القطاعات المختلفة مثل النقل والتعليم والبيئة لإنشاء بنية تحتية داعمة تعزز مجتمعات أكثر صحة. وعلاوة على ذلك، تستلزم مساهمة قطاع الصحة في مواجهة تغير المناخ اعتماد ممارسات ذكية مناخيا، بما فيها البنية التحتية الخفيضة الكربون والسياسات المستدامة.

35 - وتم التشديد أيضا على الحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف لتعزيز نظم الصحة. وتُعد آليات التمويل المبتكرة والشراكات الشاملة للجميع بالغة الأهمية لمعالجة فجوات التمويل في الخدمات العامة الأساسية. ومن الضروري إجراء إصلاحات فعالة في السياسات واتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة مسائل مثل سمنة الأطفال والأمراض النادرة، مع تحقيق التوازن بين الاحتياجات الصحية الفورية والتحسينات المنهجية الطويلة الأجل.

36 - وتوفر التكنولوجيا إمكانات مفضية إلى التحول في مجال الرعاية الصحية، لا سيما من خلال الذكاء الاصطناعي والطب الدقيق. ومع ذلك، يتطلب تحقيق الوصول المنصف إلى هذه الابتكارات استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية والتثقيف الصحي. ويمكن للأدوات الرقمية أن تعزز كفاءة الرعاية الصحية وتحسِّن نتائج المرضى وتزيد من إشراك المجتمع المحلي. ومع ذلك، يجب وضع أطر تنظيمية لضمان أن تكون هذه الأدوات متاحة ومنصفة. وسُلط الضوء على تقييمات الصحة الرقمية لرصد الصرف الصحي في مرافق الرعاية الصحية بوصفها مثالا على الأساليب المتطورة.

37 - وتُعد الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أساسية لتحقيق نتائج صحية منصفة. والوصول إلى هذه الخدمات ضروري للوقاية من الأمراض وحماية الصحة العامة، لا سيما بالنسبة للمجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات. وتتطلب معالجة أوجه التفاوت في الحصول على هذه الخدمات حلولا محددة الهدف وتدخلات محلية يمكن أن تحسن بشكل كبير من النتائج الصحية للفئات السكانية الضعيفة.

38 - وثمة إقرار بأن التعليم والتدريب هما حجر الزاوية لتعزيز القدرة على الصمود والرفاه. ومن خلال إدماج التثقيف الصحي في المناهج الدراسية وتعزيز الاستراتيجيات التعليمية التي تركز على الإنصاف، يمكن للمجتمعات أن تجهز الأفراد بشكل أفضل لمواجهة التحديات الصحية والحد من التفاوتات الصحية.

39 - وتُعد المبادئ التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية أداة أخرى بالغة الأهمية لمواجهة تحديات الصحة العامة لأنها تقدم توصيات قائمة على العلم بشأن الأكل الصحي والنظم الغذائية المستدامة، وهو ما يساعد على مكافحة الأمراض غير المعدية والسمنة وسوء التغذية ونقص المغذيات.

40 - وسلط ممثلو المجتمع المدني الضوء على الثغرات الحرجة في حصول الفئات المهمشة على الرعاية الصحية، بما يشمل مجتمع الميم الموسع وسكان الريف والأشخاص الذين يعانون من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. ويُعد الشباب المتحولون جنسيا أكثر عرضة لخطر الإصابة بمشاكل الصحة النفسية والانتحار. وكان هناك تركيز قوي على الحاجة إلى سياسات شاملة في مجال الرعاية الصحية تعطي الأولوية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع الأفراد. وهذا أمر بالغ الأهمية لبناء نظم صحية قادرة على الصمود وإدارة التغيرات الديموغرافية وإحداث أثر مباشر على صحة الأمهات والخصوبة والوقاية من السرطان.

41 - وتُعد الحلول المجتمعية ضرورية لمعالجة التفاوت في الحصول على الرعاية الصحية. ووُصف تمكين شبكات المتطوعين المحليين وتوسيع نطاق التثقيف الصحي الرقمي والاستثمار في نماذج الرعاية القابلة للتكيف بالنسبة للمناطق المحرومة من الخدمات بأنها استراتيجيات واعدة. وتبين الأمثلة الناجحة، من قبيل توفير خدمات الرعاية الصحية على الأجهزة المحمولة ونقل المهام إلى العاملين الصحيين المجتمعيين، فعاليةَ تقديم الرعاية بكفاءة وفي الوقت المناسب في المجتمعات التي تشتد الحاجة إليها.

42 - وشدد ممثلو الشباب على أهمية إشراك الشباب بشكل هادف في مستقبلهم وإشراكهم في وضع سياسات الصحة وتنفيذها ورصدها. ودعوا أيضا إلى دمج الأدوات الرقمية والنهج القائمة على العلم في عمليات صنع السياسات. كما دعوا إلى مزيد من الشفافية والإنصاف والشمولية في تصميم حلول الصحة الرقمية، بما يضمن استفادة جميع المجتمعات، لا سيما الفئات المهمشة منها، من التطورات في تكنولوجيا الرعاية الصحية.

43 - واختتِم اجتماع المائدة المستديرة بدعوة قوية للعمل. فتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب استراتيجيات مفضية إلى التحول لتعزيز نظم الصحة، بما في ذلك الالتزام السياسي والتمويل الكافي واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. والجهود المنسقة بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني ضرورية لدفع عجلة التقدم. وتشمل الأولويات الرئيسية الاستثمار في صحة الأطفال والمراهقين وتعزيز الرعاية الصحية الأولية وتلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة.

الهدف 5

لقد حان الوقت: حلول شاملة للجميع وقائمة على الأدلة ومفضية إلى التحول من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

44 - تواجه منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تحديات كبيرة في تحقيق غايات المساواة بين الجنسين. فوفقا للتقييمات التي قُدمت خلال اجتماع المائدة المستديرة، تسير غاية واحدة فقط على الطريق الصحيح من غايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (الغاية 5 - باء بشأن الوصول إلى التكنولوجيا لتمكين المرأة).

وفي حين ثمة حاجة إلى تسريع وتيرة تحقيق ثلاث غايات، لا توجد بيانات كافية لقياس التقدم المحرز على النحو المناسب بالنسبة لنصف الغايات. ولا يزال الطريق إلى المساواة بين الجنسين صعبا جدا، حيث تشير التقييمات الأخيرة إلى أنه في غياب اتخاذ إجراءات فورية، قد يستغرق سد الفجوات الحرجة بين الجنسين قرونا.

45 - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال المنطقة تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال المرأة تتحمل عبء غير متناسب في الاضطلاع بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وهو ما يحد من مشاركتها الاقتصادية. ولا يزال تمثيل المرأة في دوائر صنع القرار السياسي والاقتصادي، رغم تحسنه في بعض البلدان، بعيدا عن التكافؤ في جميع أنحاء المنطقة وينبغي تعزيزه، بسبل منها تنفيذ التوصية العامة رقم 40 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويستمر التمييز الجنساني والقوالب النمطية ومختلف أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الأشكال الناشئة من العنف الذي تيسره التكنولوجيا.

46 - وبرزت الثغرات في البيانات الجنسانية كعائق كبير أمام اتخاذ الإجراءات في مجال السياسات. ودون بيانات متعددة القطاعات وعالية الجودة، تظل أوجه عدم المساواة بين الجنسين خفية، وتحد من فعالية السياسات والتدخلات. وأكد المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة أهمية تعزيز نظم البيانات الجنسانية وإنشاء أطر وطنية لمؤشرات المساواة بين الجنسين وإنشاء آليات مخصصة للإحصاءات الجنسانية. وسُلط الضوء على عدة نهج مبتكرة، بما فيها النظم الرقمية لتسجيل حالات العنف العائلي، وأجهزة تتبع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وحسابات التحويلات الوطنية لتحليل توزيع الموارد بين الجنسين.

47 - ويكتسي تعزيز الأطر القانونية والسياساتية أهمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين. واعتمدت العديد من البلدان أطرا قانونية شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين وإنفاذها ورصدها. وقد أبلغ عن إحراز تقدم في تجريم مختلف أشكال العنف الجنساني، واستحداث تقييمات جنسانية للتشريعات، وتنفيذ حصص انتخابية للمرأة، ووضع قوانين لمكافحة التمييز. ومع ذلك، لم يُترجم التقدم التشريعي دائما إلى أثر حقيقي على حقوق المرأة، ولا يزال التنفيذ تحديا.

48 - ووُصفت نظم الرعاية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بأنها أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين. فالنساء في المنطقة يقضين وقتا أطول بكثير من الرجال في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، حيث أفادت بعض البلدان أن النساء يقضين ما يصل إلى 6,8 ساعات يوميا في هذه الأنشطة - أي أكثر من ضعف المتوسط الأوروبي. ولا تزال القيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية تقيَّم بأقل من قدرها الحقيقي وتفتقر إلى الاعتراف. وشدد المشاركون على ضرورة النظر إلى الرعاية ليس باعتبارها عبء من أعباء الحماية الاجتماعية بل كفرصة اقتصادية يمكن أن تولد فرص العمل وتعالج التحديات الديموغرافية.

49 - وتكتسي النهج الشاملة لرعاية الطفل وسياسات الإجازة الوالدية أهمية بالغة لتمكين المرأة اقتصاديا. وسُلط الضوء على عدد من المبادرات، بما فيها توسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل، واستحداث خيارات مرنة للإجازة الوالدية، واستحداث إجازة الأبوة، والسماح بالعمل الموازي ومستحقات الأمومة، وإنشاء نماذج بديلة لرعاية الطفل. وقد برز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة كاستثمار بالغ الأهمية، حيث إن نسبة التغطية في بعض بلدان المنطقة بالكاد تصل إلى 17 في المائة مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 93 في المائة.

50 - ويتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة معالجة الحواجز الهيكلية في أسواق العمل. ولا تزال الفجوات في الأجور بين الجنسين قائمة في جميع أنحاء المنطقة، وتتراوح بين أقل من 1 في المائة وأكثر من 22 في المائة في بعض البلدان، ويترتب عن ذلك فجوات في المعاشات التقاعدية تصل إلى 30 في المائة. ويُرجح أن النساء يعملن أكثر من الرجال في العمالة الهشة دون حماية اجتماعية. وينبغي أن تعزز السياسات مشاركة المرأة في سوق العمل، وتضمن المساواة في الأجر، وتوسع ترتيبات العمل المرنة، وتعزز حماية العمل بدوام جزئي، وتدعم رائدات الأعمال، لا سيما في المناطق الريفية.

51 - وقد تحسنت المشاركة السياسية للمرأة ولكنها لا تزال غير كافية. وأدى استخدام نظام الحصص الانتخابية إلى إحراز تقدم كبير في التمثيل السياسي للمرأة في بعض البلدان، حيث ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية من متوسط 19 في المائة في عام 2015 إلى 27 في المائة حاليا في أجزاء من المنطقة. ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه عوائق، بما فيها القوالب النمطية الجنسانية والتحرش والعنف عبر الإنترنت والقيود الهيكلية التي تحول دون المشاركة الفعالة في صنع القرار. وأبرز المشاركون أهمية إشراك الرجال والفتيان كحلفاء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

52 - ولا يزال العنف الجنساني منتشرا في جميع أنحاء المنطقة، حيث تتعرض امرأة واحدة من كل أربع نساء تتراوح أعمارهن من 15 إلى 49 عاما للعنف الجسدي أو الجنسي من شريك حميم في حياتهن. وأشار المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة إلى التقدم المحرز في الإصلاحات القانونية، لا سيما فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)، لكنهم سلطوا الضوء على فجوات التنفيذ والتحديات الجديدة مثل العنف عبر الإنترنت، حيث إن الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن من 18 إلى 24 عاما أكثر عرضة للعنف عبر الإنترنت بأربعة أضعاف مقارنة بالنساء فوق 65 عاما.

53 - ويمكن أن تؤدي الكوارث إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين. ويضمن إدماج المنظور الجنساني في جهود الحد من مخاطر الكوارث الاستجابةَ للاحتياجات والقدرات المتميزة للنساء والرجال.

54 - وأكد المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة أهمية نهج الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، مع تقديم أمثلة على برامج تسريع المساواة بين الجنسين التي تدمج الجهود في مختلف القطاعات وبين أصحاب المصلحة. وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى إقامة شراكات بين جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتسخير الموارد والخبرات والإرادة السياسية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

55 - وتوفر الأدوات والابتكارات الرقمية فرصا جديدة للمساواة بين الجنسين. وشملت الأمثلة على ذلك الأدوات الرقمية للتثقيف في مجال الصحة الإنجابية والنظم الرقمية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والحلول التكنولوجية للتصدي للعنف الجنساني. ومع ذلك، حذر المشاركون أيضا من الفجوات الرقمية بين الجنسين والحاجة إلى ضمان وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى التكنولوجيا الرقمية مع التصدي للأشكال الناشئة للعنف عبر الإنترنت.

56 - وأكدت أصوات الشباب على الحاجة الملحة للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. ودعا الشباب إلى الاعتراف بمسؤوليات الرعاية التي تقع على عاتق الشابات، وتحسين الدعم والحماية للشباب فيما يتعلق

بالعنف الجنساني، وتحسين الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والإدماج الفعال لهؤلاء الشباب وكذلك للفئات المهمشة في وضع السياسات، بما يتجاوز المشاركة الرمزية. وكانت الرسالة واضحة: لا يمكن للتقدم في مجال المساواة بين الجنسين أن ينتظر الأجيال المقبلة – هناك حاجة إلى العمل الآن.

الهدف 8

انتقال رقمي وأخضر منصف من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

57 – تأمل المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة في دور العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام في سياق ثلاثة تحولات هيكلية عميقة: الانتقال الأخضر، والرقمنة، والتحولات الديموغرافية نحو شيخوخة السكان.

58 – وسلط المتحدثون الضوء على أهمية التعاون الدولي الذي يجمع بين وجهات النظر المتنوعة. ويجب أن تكون عمليات الانتقال عادلة وشاملة للجميع وقائمة على الإنصاف وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وقادرة على أن تكون في خدمة الجميع. وبالاستناد إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا للجميع ومعايير العمل الدولية ذات الصلة – بما فيها اتفاقية سياسة العمالة لعام 1964 (رقم 122) واتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) لعام 1976 (رقم 144) – سلط عدد من المشاركين الضوء على كيفية قيام البلدان بإدراج الإنصاف والمشاركة في التخطيط للانتقال، ولا سيما من خلال الحوار الاجتماعي.

59 – وفي حين تتيح الانتقالات الخضراء والرقمية فرصا كبيرة للابتكار في العلوم وريادة الأعمال، وكفاءة الموارد، وتحسين تقديم الخدمات، والحوكمة، فهي تنطوي أيضا على خطر تفاقم أوجه عدم المساواة. فالتحول عن الصناعات الكثيفة الكربون، إلى جانب الاضطرابات التي يمكن أن تحدثها الرقمنة والذكاء الاصطناعي في عالم العمل، يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة، بما يشمل النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والعمال غير الرسميين والمجتمعات الريفية.

60 – وعند الانتقال نحو اقتصادات خفيضة الكربون واقتصادات رقمية، من الضروري ضمان ألا تأتي الاستدامة على حساب الشمولية. ويجب أن تؤدي هذه الانتقالات إلى تمكين الأفراد والمجتمعات ودعم النمو على المدى الطويل. وفي منطقة تواجه بالفعل فجوات في المهارات والضغوط الديموغرافية، يمكن للهجرة أن تسد الفجوات في سوق العمل وأن تكون بمثابة محرك للتغيير الإيجابي.

61 – ويمثل الانتقال الأخضر، بالإضافة إلى معالجة التحديات البيئية، فرصة لتطوير المهارات الموجهة نحو المستقبل وبناء هياكل اقتصادية قادرة على الصمود. وتدفع ريادة الأعمال والابتكار المفضي إلى التحول النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، ولكنهما يتطلبان أيضا أكثر من مجرد التكنولوجيات الجديدة. فهي تعتمد على النظم الداعمة والتعاون بين القطاعين العام والخاص. وتضطلع الحكومات بدور حاسم في تعزيز هذه الظروف من خلال تمكين تجريب السياسات والتعلم. فعلى سبيل المثال، تعمل بلدان في المنطقة على ترسيخ مكانتها كمراكز للاستدامة، باستخدام عوامل تسريع إقليمية تركز على الاستدامة والذكاء الاصطناعي لتسخير الابتكار من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع.

62 – ويمثل التعليم والتدريب حجر الزاوية لبناء اقتصاد مستدام قائم على الابتكار، وتكتسي المبادرات الرامية إلى إدماج التدريب في ريادة الأعمال والتشغيل الآلي والمهارات الرقمية الأخرى في مرحلة مبكرة

أهمية بالغة في رعاية المواهب المستقبلية. وبالنسبة للاقتصادات الأصغر حجما، تُتسب قيمة خاصة لمنصات التعاون الدولي والحوار والتعلم من الأقران من خلال المبادرات المتعددة الأطراف مثل فريق الأخصائيين المعني بسياسات الابتكار والقدرة التنافسية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا وشبكة الابتكار المحدث للتحول التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

63 - ويُعد الانتقال إلى الاقتصاد الدائري المفتاح لفصل النمو الاقتصادي عن استنزاف الموارد الطبيعية. وهذا يتطلب الابتكار التكنولوجي والاجتماعي والنظمي، إلى جانب التنظيم الذكي والحوافز والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة. ومع ذلك، لا تزال الشركات تواجه عوائق كبيرة، بما فيها عدم اليقين بشأن التشريعات، وارتفاع تكاليف الاستثمار الأولية وعدم كفاية تعاون المستهلكين. ويمكن للحكومات أن تدعم هذا الانتقال من خلال توفير معلومات وحوافز واضحة.

64 - والرقمنة هي عامل تمكين قوي للنمو الاقتصادي المستدام، غير أنه يجب ضمان أن تخدم التكنولوجيا الرقمية الناس، وأن تعطي الأولوية للشمولية والمساواة وإمكانية الوصول والكرامة والخصوصية وحرية التعبير والرفاه. وفي حين أن 90 في المائة من المواطنين في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة متصلون بالإنترنت، فهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لجعل هذا الاتصال مفيدا. وتكتسي أدوار القطاع الخاص والحكومات والأوساط الأكاديمية والخبراء والمجتمع المدني أهمية حاسمة في معالجة الثغرات في البنية التحتية العالمية وإعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني من نقص في الخدمات.

65 - وتساعد الحكومات التي تقوم برقمنة خدماتها، مثل الخدمات الضريبية وخدمات التوظيف، في نقل العمال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي. فقد يسرت رقمنة الخدمات الحكومية عمليات انتقال أكثر سلاسة للعمال من خلال ربط الباحثين عن عمل بما يلائمهم من الفرص المتاحة ودعم مسارات التوظيف في القطاع الرسمي. وبالمثل، تجمع مبادرات الاقتصاد الدائري بين الاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي، وتوفر فرص التدريب والتوظيف المدعوم للفئات المحرومة. وتبين هذه الجهود الكيفية التي يمكن بها لهذه الانتقالات الرقمية والخضراء أن تعزز بعضها بعضا.

66 - ويعد التعلم مدى الحياة والاستراتيجيات الشاملة لتعزيز المهارات وتجديد المهارات أمرا ضروريا، خاصة في المناطق المحرومة والتي تعاني من نقص الخدمات. وتعمل البلدان على تحديث نظم التعليم والتدريب المهني للاستجابة للطلبات الناشئة على المهارات، لا سيما للشباب والنساء.

67 - ومن النقاط الرئيسية التي أثيرت في المناقشات هي الحاجة إلى استراتيجيات إقليمية وقطاعية لمعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها الصناعات والمجتمعات المختلفة خلال هذه الانتقالات.

68 - وتوضح الحلول القائمة على الطبيعة أيضا الكيفية التي يمكن بها للاستدامة وسبل العيش أن يعزز أحدهما الآخر. وهذه التدخلات المنخفضة التكلفة والقابلة لتوسيع النطاق تفضي إلى إنشاء فرص العمل إلى جانب معالجة تحديات المناخ والتنوع البيولوجي.

69 - وساقت البلدان أمثلة على مبادرات مصممة لتعزيز المهارات الرقمية وسد الفجوات الرقمية. وسُلط الضوء على إنشاء مركز وطني للكفاءات الرقمية كمثال على هذه المبادرات. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت كيفية عمل الابتكارات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي، على تحويل خدمات الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن، وتلبية احتياجات الرعاية لكبار السن. فعلى سبيل المثال، هناك خدمات الرعاية عن بُعد

التي تستخدم أنظمة استشعار في المراحيض والمطابخ لمراقبة كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، في حين تساعد الروبوتات في تقديم الرعاية في دور رعاية المسنين.

70 - وفي حين يتيح الذكاء الاصطناعي فرصا ويمكن أن يستوعب الابتكار من أجل صالح المجتمع، فهو يمثل أيضا مخاطر على حقوق الإنسان والخصوصية والعمل. وسيتأثر كل من الموظفين والعمال اليدويين على حد سواء، ويجب أن تكون الخوارزميات والمراقبة شفافة لحمايتهم.

71 - وحُذر المشاركون من تزايد عدم المساواة وانخفاض الأجور وعدم استقرار العمل والمخاوف الأخلاقية في القطاعات الرقمية. ولا تزال الفئات المهمشة غير ممثلة تمثيلا كافيا في القطاع الرقمي، بدءا من تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وصولا إلى فرص العمل، ولا تزال هذه الفئات لا تحصل على القدر الكافي من خدمات التكنولوجيا الرقمية. وهناك حاجة لإدارة منصفة للخوارزميات، وإنشاء أماكن عمل مشتركة بين الأجيال، والاستثمار في اقتصاد الرعاية.

72 - وينبغي أن تعود سياسات العمل بالنفع على الشركات والأفراد على حد سواء، مع تخفيف المخاطر وتعزيز الفرص. ويمكن أن تساعد معالجة الثغرات في البنية التحتية الريفية وتجهيز المؤسسات التعليمية بالتكنولوجيا الحديثة في تيسير توفير التعليم بمزيد من الفعالية. ويجب أن تركز السياسات على الشباب، فضلا عن استهداف العمال الأكبر سنا والفئات الضعيفة، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية.

73 - وفي عام 2025، سيكون عدد من المناسبات والعمليات الهامة مثل عملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عشرين عاما التي ستُعقد في جنيف، ثم المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2025، الذي سيعقد في باكو، أدوات لتشكيل مستقبل الرقمنة والتوصيلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الهدف 14

من السياسة إلى الممارسة: تعزيز إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في إطار الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

74 - من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لعكس مسار تدهور النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، حيث لا تزال الموائل البحرية العالمية والأوروبية تواجه ضغوطا متزايدة من التلوث والصيد الجائر وتدهور الموائل وتغير المناخ. وجددت جلسة التعلم من الأقران تأكيد الحاجة الماسة إلى ترجمة السياسات إلى ممارسات، وإعطاء الأولوية للحلول القائمة على العلم والحوكمة الشاملة للجميع والتعاون القوي بين القطاعات.

75 - وسُلط الضوء على الدور الرائد لعلوم البحار ومراقبة المحيطات. وتم تأكيد أهمية منصات تبادل البيانات وتكاملها عبر مختلف القطاعات كأدوات رئيسية لدعم السياسات والإجراءات المستنيرة.

76 - وتلا ذلك تأمل في الهوية والتقاليد البحرية العميقة، مما يجعل حماية المحيطات أمرا أساسيا للتنمية المستدامة. وتم توضيح أمثلة على الريادة في مجال الدراية بأمور المحيطات، مثل مبادرة المدارس الزرقاء والتزامها بتعزيز المناطق البحرية المحمية، بما فيها المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية بموجب الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق

الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ويمثل الاستخدام المبتكر للسواتل النانوية لرصد المناطق البحرية المحمية دليلا على التكامل الفعال بين السياسات والعلوم والتكنولوجيا.

77 - وقُدمت محطة رصد منسوب مياه البحر في معهد فلاندرز البحري كأداة قوية لأنظمة الإنذار المبكر، لا سيما أثناء أحداث مثل أمواج تسونامي التي وقعت في تونغا عام 2022. وتم تأكيد أهمية الإطلاع ليس فقط على البيانات المفتوحة، ولكن أيضا البيانات الوصفية والبنية التحتية، لخفض التكاليف وزيادة فعالية التعاون الإقليمي والدولي.

78 - وتم تأكيد الحاجة الملحة إلى اتباع نهج شامل للتصدي للتدهور البحري. وفي أوروبا ووسط آسيا، لوحظ إحراز تقدم هام في مجال تربية الأحياء المائية المستدامة وقوانين مصائد الأسماك، في حين تشير التحديات في تنفيذ مبادرات شاملة بشأن الدراية بأمور المحيطات إلى الحاجة إلى استراتيجيات متعددة المستويات تشمل تغيير السلوكيات والتعاون عبر الأقاليم.

79 - والأمثلة مثل مشروع ثالاسوفايل الذي يتعاون مع مجتمعات الصم لإنتاج محتوى تعليمي يسهل الوصول إليه، بما في ذلك ترجمة موارد العلوم البحرية إلى لغة الإشارة العلمية الدولية، ذكرت المشاركين بأن المحيطات ملك للجميع، ولا ينبغي ترك أحد خلف الركب.

80 - ويشير التركيز المقلق للتلوث بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة في البحر الأبيض المتوسط إلى الحاجة إلى حلول تعتمد على البيانات والبدائل المستدامة والحوافز المالية للقضاء على المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام.

81 - ولا توجد دولة بعيدة عن المحيط بحيث يمكنها أن تكون غير معنية بمصيره. فحماية المحيطات مسؤولية مشتركة - وهي فرصة لتحقيق القدرة الجماعية على الصمود والابتكار وكفالة الإنصاف.

82 - وفيما يتعلق بدور القدرة على تحمل تغير المناخ وتحقيق الاقتصاد الأزرق المستدام في التصدي للتدهور المستمر للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في إطار الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، سلطت المناقشة الضوء على الحاجة الملحة إلى مواءمة حماية المحيطات مع الأهداف المناخية والحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات التي تترجم المعرفة العلمية إلى إجراءات عملية.

83 - وتم تأكيد القيمة الاقتصادية والمجتمعية للبيانات البحرية المفتوحة. ووُصفت منصات البيانات العامة، مثل تلك التي تدعم رصد التنوع البيولوجي للمحيطات والرصد البيئي، بأنها أدوات أساسية للسياسات المستنيرة وإدارة المخاطر والتنمية المستدامة. وتتيح هذه النظم المفتوحة الوصول اتخاذَ القرارات في الوقت الحقيقي، وتسهم في قدرات الإنذار المبكر، وتدعم المنافع الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا في الاقتصاد الأزرق.

84 - وأكد المشاركون أهمية تحويل اقتصادات المحيطات من النماذج الاستخراجية إلى نماذج قائمة على الاستدامة والإنصاف والقدرة على الصمود على المدى الطويل. وقد تم تحديد الحلول القائمة على الطبيعة، مثل حماية واستعادة النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق، باعتبارها حلولا حاسمة لتعزيز التكيف مع المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي والفرص الاقتصادية. وتُعد أطر السياسات التي تشجع التعاون بين القطاعات وتعطي الأولوية لنُهج التنمية الشاملة حيوية لهذا الانتقال.

85 - وسلطت المناقشة الضوء أيضا على أهمية المشاركة الهادفة للشباب والمجتمعات الساحلية والفئات المهمشة في تشكيل السياسات البحرية. ويتطلب بناء اقتصادات زرقاء وقادرة على الصمود وشاملة للجميع دعما ماليا ثابتا للمبادرات الشعبية والجهات الفاعلة المحلية التي تضطلع بدور محوري في دفع التغيير السلوكي وتعزيز الابتكار.

86 - وتم أيضا تأكيد الحاجة إلى خطط وطنية متكاملة تتضمن بيانات المحيطات وعلوم المناخ وأهداف التنوع البيولوجي، وكذلك أهمية إشراك البلدان غير الساحلية في جهود الإدارة البحرية. ودعا المشاركون إلى وضع أطر تنظيمية واضحة، والاستثمار في الأنشطة المراعية للطبيعة، وتوسيع نطاق الدراية بأمور المحيطات لدعم التنفيذ.

87 - وتتمثل الرسالة المشتركة في أن بيانات المحيطات يجب ألا تقتصر على خدمة البحوث العلمية فحسب، بل يجب أن تسترشد بها أيضا استراتيجيات الحوكمة والسياسات والاستثمار. فحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ضرورة عالمية - وفرصة لبناء مستقبل مستدام وشامل للجميع وقادر على التكيف مع المناخ.

الهدف 17

سد الفجوة: الأولويات الإقليمية من أجل تمويل أكثر تنوعا ومرونة للتنمية المستدامة

88 - قدم اجتماع المائدة المستديرة منظورا بشأن سبل سد الفجوة التي تعاني منها المنطقة بين مستويات الاستثمار الحالية والاحتياجات المالية المطلوبة لدعم تحقيق الأهداف. ونُظمت المناقشة أيضا في ضوء انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، دعما للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية للمؤتمر تكون شاملة للجميع ومفضية إلى التحول.

89 - ويجب تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص معا بمستويات كبيرة لسد فجوة التمويل، حيث تمهد الآليات العامة في كثير من الأحيان الطريق لتدفق موارد القطاع الخاص. وفي المشهد المالي المتنوع الذي يضم جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص، يكتسي التعاون والتنسيق أهمية بالغة. وفي حين ينبغي مواءمة الأدوات المالية مع الأهداف المناخية والبيئية، سُلط الضوء على أن المزج بين أموال القطاعين العام والخاص والطرائق من خلال التمويل المختلط وسيلةٌ فعالة لتعزيز هذا التعاون. ومن الضروري إقامة شراكات قوية مع القطاع الخاص، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في مواءمة جميع التدفقات المالية مع أغراض الاستدامة.

90 - وفيما يتعلق بالتمويل العام، فمن الأهمية بمكان وجود إرادة سياسية وآليات للتنسيق على مستوى الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن استقرار بيئة التمويل والثقة والقدرة على التنبؤ بالخلفية القانونية والتنظيمية أمور ضرورية للقطاع الخاص. ويمكن أن تكون استراتيجيات التنمية الوطنية أدوات رئيسية لتحديد التنمية المستدامة في السياق الوطني ومواءمة التدفقات المالية مع أهداف الاستدامة الوطنية.

91 - وعلى الرغم من الضغوطات التي تتعرض لها تعددية الأطراف، فالعمل على المستوى المحلي يمكن أن يكون له أثر كبير. ويمكن أن يدعم الربط بين مقدمي رأس المال والباحثين عن رأس المال في المدن والمجتمعات المحلية، مثل مقدمي خدمات المرافق والنقل، تخصيصَ رأس المال للتنمية المستدامة. وقد يكون وضع مجموعة من المشاريع الملموسة التي يمكن الاستثمار فيها أسهل على المستوى المحلي.

ويمكن للقطاع العام أن يدعم هذه الجهود باستخدام أدوات مثل المشتريات العامة والتمويل بشروط ميسرة والضمانات للتحكم في مستوى مخاطر المشاريع. وفي هذا السياق، يجمع الاستثمار المؤثر، باعتباره استراتيجية استثمار شاملة، بين العوائد اللائقة للمستثمرين والنتائج الإيجابية في مجال الاستدامة.

92 - وتكتسي زيادة تطوير وتوسيع نطاق استخدام الأدوات المالية المبتكرة أهمية بالغة لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية المستدامة على نطاق واسع. ولوحظ أن هناك ابتكارات كبيرة ومؤثرة في مجال المنتجات، مثل سندات التوعية بالمناخ الصادرة عن المصرف الأوروبي للاستثمار، وسندات التوعية بالاستدامة، والسندات المرتبطة بالإسكان الميسور التكلفة والبنية التحتية التعليمية. وهناك حاجة إلى مزيد من التمويل المختلط، إلى جانب وجود صلة أقوى بين المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف وتعبئة رأس المال الخاص.

93 - ويشكل التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، كما هو الحال فيما يتعلق بإصدار السندات الخضراء في طاجيكستان، مثالا قويا على تعزيز تعبئة الموارد. وتدعم عائدات السندات الخضراء، الصادرة بالعملة المحلية في عام 2024، الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة في القيام بمبادرات ذكية مناخيا. وتتعاون الأمم المتحدة بشكل وثيق مع طاجيكستان في تحديد وتنفيذ استراتيجيات تمويل فعالة في سياق إطار التمويل الوطني المتكامل.

94 - ومع تزايد إدراك الشركات والمؤسسات المالية لصحة بيان الجدوى المتعلق بالاستدامة والاستقرار الاجتماعي، هناك أمثلة أخرى عن التقدم في الأدوات المالية الخضراء والموجهة نحو الاستدامة. فعلى سبيل المثال، يُعد من الممارسات الجيدة أن تُدمج مبادئ الدورانية والحد من النفايات في الأنشطة التجارية. وينبغي للحكومات أن تهيئ بيئات مواتية لهذه الممارسات وأن تدخل في شراكات فعالة مع الشركات والقطاع المالي.

95 - ويُعد التأمين مجالا آخر من المجالات البالغة الأهمية في أوقات تزايد مخاطر الكوارث، مثل الفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحر والزلازل. والتعاون دون الإقليمي، كما هو الحال في جنوب شرق أوروبا، من خلال مجلس التعاون الإقليمي، حيوي لجعل التأمين ضد مخاطر الكوارث ميسور التكلفة ومتاحا. وتكتسي وفورات الحجم في الاقتصادات الأصغر حجما أهمية بالغة لزيادة القدرة على تحمل تكاليف خطط التأمين ضد مخاطر الكوارث والتغلب على الفجوة الهيكلية في خطط التأمين.

96 - ويُعد المجتمع المدني جهة فاعلة مهمة ويؤدي وظيفة مد الجسور لجعل حلول التمويل شاملة للجميع. ودعا المجتمع المدني إلى الحفاظ على الحيز المدني والتمويل، وشجع الحكومات على تقديم تقارير عن الهدف 17 في استعراضاتها الوطنية الطوعية.

الجلسة العامة

نحو مستقبل مزدهر ومستدام وشامل للجميع - مسارات لعالم متغير

97 - سلطت حلقة النقاش التي شارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون الضوء على عدد من العوامل ومجموعات أصحاب المصلحة التي تُعد بالغة الأهمية في النهوض بتحقيق الأهداف. ولدعم جهود تنفيذ هذه الأهداف من المهم تنفيذ النتائج العالمية، مثل ميثاق المستقبل، وتسخير زخم مؤتمرات القمة المقبلة، مثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

98 - وأهداف التنمية المستدامة هي إطار عالمي يخص البشرية جمعاء. ويتشارك كل فرد وشركة خاصة ومجتمع في المسؤولية عن تحقيقها. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر إلى الأزمات على أنها فرص لتحفيز الابتكار، ويوضح العدد المتزايد من الشركات الناشئة التي تتخصص في المسائل المتعلقة بالأهداف قوة هذا النهج المبتكر.

99 - ومن المسائل المحورية في هذه الجهود التعاونُ مع القطاع الخاص الذي يؤدي دورا رئيسيا في تحقيق غايات الأهداف. وتركز حكومة مملكة هولندا على تعزيز الشراكات لمعالجة مسائل من قبيل أجور الكفاف وممارسة الأعمال المستدامة.

100 - وفي ضوء عدم كفاية التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والتفاوتات الكبيرة بين البلدان، تشمل التحديات الرئيسية إدارة الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وتعزيز قدرة الاقتصاد الأخضر على الصمود، وتشجيع الدورانية، ومعالجة الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، مع ضمان أن تكون الاستثمارات في البنية التحتية قادرة على الصمود مستقبلا أمام آثار المناخ والتحولات الديموغرافية، لا سيما شيخوخة السكان.

101 - وتضطلع الحكومات المحلية ودون الوطنية بدور بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف، حيث ينبغي تحقيق أكثر من 60 في المائة من الأهداف على المستوى المحلي. وتم التشديد على وجوب منح السلطات المحلية ودون الوطنية الاستقلالية المناسبة للعمل واتخاذ القرار، بما في ذلك الاختصاصات المناسبة والاستقلالية في شؤون المالية والميزانية. وتم التشديد على أهمية الشراكات بين الهيئات المحلية ودون الوطنية والدولية في مواجهة التحديات الناشئة، لا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل الحقوق الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والإدماج والشباب والمساواة بين الجنسين. واعتمد مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا توصيات وجيهة في هذه المجالات.

102 - ويضطلع القطاع الخاص، وخصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة، بدور محوري في دفع عجلة التنمية على الصعيد العالمي وتحقيق الأهداف. ويعزز الاتفاق العالمي للأمم المتحدة السلوك المسؤول للأعمال التجارية من خلال مبادئه العشرة، ويشجع الشركات على التركيز على حقوق الإنسان والاستدامة البيئية ومكافحة الفساد، مع التأكيد على الحاجة إلى سيادة القانون والثقة في العقود لجذب الاستثمار الخاص وضمان النجاح على المدى الطويل.

103 - والهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، الذي يضم ممثلين عن الحكومات وقطاع الأعمال والعمال، يعزز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين التي أصبحت أساسية لتسريع التقدم في تحقيق الأهداف. وفي إطار التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقبل، أعلنت منظمة العمل الدولية عن إنشاء التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية بغرض تعبئة مختلف أصحاب المصلحة، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والانتقال العادل وحماية العمال وأهمية اتساق السياسات مع الدعوة إلى حوار اجتماعي أقوى وآليات متابعة لضمان تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

104 - وعلى الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها المجتمع المدني، مثل تقلص الحيز المدني وتزايد الاستبداد وتخفيض التمويل، فهو لا يزال صامدا ويواصل التعبئة من أجل تنفيذ الأهداف. وشدد ممثلو المجتمع المدني على الحاجة إلى نُهج شاملة للجميع ومتعددة الجوانب في مجالات الصحة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية مع الحث على وضع قواعد تنظيمية أقوى بشأن التكنولوجيا وحماية البيئة

وزيادة الاستثمار في اقتصادات الرعاية والعدل المناخي، مع تسليط الضوء على الدور الحاسم للضرائب التصاعدية والإرادة السياسية والتعاون المتعدد الأطراف.

105 - ودعا الشباب إلى تحسين الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، إلى جانب المساواة بين الجنسين والتعليم الجيد والعمالة المستدامة. ومن أجل تسريع وتيرة التقدم، يجب إشراك الشباب بفعالية في عمليات صنع القرار، ودعمهم بآليات تمويل مخصصة وتنمية المهارات وحماية الناشطين الشباب، وبالتالي ضمان اضطلاعهم بدور قيادي في تشكيل مستقبل عادل ومستدام.

106 - وأكدت إسبانيا، باعتبارها البلد المضيف للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الحاجة الملحة إلى إرادة سياسية عالمية لسد الفجوة السنوية في تمويل تحقيق الأهداف بمبلغ 4 تريليون دولار ولتحقيق نتائج من المؤتمر تكون ملموسة وقابلة للتنفيذ. ومن الأهمية بمكان ضمان حصول البلدان النامية على الحيز المالي اللازم لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

107 - وفي المناقشة التي تلت، شددت أرمينيا على الحاجة إلى تنشيط التعاون المتعدد الأطراف والتمسك بمبادئ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لمواجهة التحديات العالمية. وشددت النمسا على أن المساواة بين الجنسين محرك رئيسي للتنمية المستدامة. ولذلك، فإن نُهج مراعاة المنظور الجنساني والميزنة المراعية للمنظور الجنساني راسخة بقوة في هياكل الحوكمة في النمسا. وسلطت أذربيجان الضوء على أنها انتقلت من اقتصاد يعتمد على الموارد إلى اقتصاد مدفوع بالابتكار والتكنولوجيا والاستثمار في القطاعات غير النفطية. وشددت بيلاروس على أهمية التكامل الإقليمي من خلال مثال الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والحوار المنهجي وتبادل الخبرات بين مختلف هياكل التكامل الإقليمي والمواءمة بين استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية في القارة الأوروبية الآسيوية. وأشارت سويسرا إلى توطين الأهداف والحاجة إلى استباق استخدام التكنولوجيات المستقبلية، بما فيها الذكاء الاصطناعي والرقمنة، باعتبارهما اتجاهين رئيسيين لتسريع تنفيذ الأهداف.